

فلسطين تجمع من فرقتهُم أزمة الخليج

المعدّدة والمزمنة التي تهّم المنطقة العربية، وفي مقدّمها قضية الشعب الفلسطيني، بمنظار متساو، بل ومن خلال نفس المعايير والمقاييس التي تؤكد مبادئ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وانسحاب القوات الاسرائيلية من [على] الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة... واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واتخاذ الخطوات الفورية لوقف الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة» (المصدر نفسه).

أما مندوب العراق، فقد أسهب في المقارنة بين اجراءات مجلس الامن الدولي الاخيرة ضد العراق وبين طريقة معالجته للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية واسرائيل. وأشار، في كلمة في الجمعية العامة، الى «ان عدد هذه القرارات بلغ ١٦٦ قراراً، وان الولايات المتحدة [الاميركية] استخدمت حق النقض ٨١ مرة، منها سبع مرات خلال هذه السنة [١٩٩٠]، على مشاريع قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية... وهذا يدل على سوء النية وعدم الاستعداد للتعامل مع قضايا المنطقة على أساس الانصاف؛ بل انه تأكيد للاصرار على نهج المعايير المزدوجة الذي تبنته الولايات المتحدة [الاميركية] وحليفاتها في التعامل مع قضايا المنطقة والقضايا العالمية» (المصدر نفسه، ص ٥).

وقال وزير خارجية قطر، مبارك علي الخاطر، في كلمته في الجمعية العامة، ان «الغريب في شأن القضية الفلسطينية ان العالم يتحرك في اتجاه بينما يتحرك الصراع العربي - الاسرائيلي في اتجاه آخر مخنوق بالتوتر والمواجهة... [حيث] الاحتلال الاسرائيلي حجر عثرة في طريق السلام والامن في المنطقة بأسرها... [و] الانسانية لن تنعم، ابداً، بالسلام والامن حتى تتم تسوية المشاكل المزمنة... وبشكل خاص القضية الفلسطينية» (المصدر نفسه).

بدا ان الشرخ في العلاقات بين الدول العربية الذي سببته أزمة الخليج سيّخذ أبعاداً تصل حدّ القطيعة بين الدول التي وقفت ضد العراق، من جهة، وبين الدول التي وقفت ضد استقدام القوات الاجنبية الى المنطقة، من جهة أخرى. وزاد في الامر مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، التي أطلقها في ١٢/٨/١٩٩٠، ودعا فيها الى حل مشكلات المنطقة كافة، حسب ترتيب حدوثها زمنياً، بحيث يتمّ البدء في أقدمها، وهي مسألة احتلال اسرائيل للأراضي العربية، في حرب العام ١٩٦٧. وأيدت هذا الاتجاه منظمة التحرير الفلسطينية.

ثمّ جاءت مناسبة افتتاح النقاش حول القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتفتح المجال لوزراء خارجيات الدول العربية لعرض ملاحظاتهم ومواقفهم حيال ممارسات الامم المتحدة تجاه هذا الموضوع. فقد دعا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، «الى وقف اعتماد 'معيّار مزدوج' ازاء مشاكل الشرق الاوسط... [حيث] 'مسيرة السلام في الشرق الاوسط لا يمكن ان تبدأ الا بفلسطين والقضية الفلسطينية'... [التي] يجب ان تعالج بشكل جدي، والأفلن نصل الى طول... [وإن] يسود عالم اليوم جوّ جديد من التفاوض بنظام سياسي جديد، يقوم على أساس احترام الشرعية الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واحترام حقوق الانسان، وازالة الاحتلال والهيمنة والسيطرة... [أمل في] ان تدخل قضية فلسطين في اطار هذا المناخ الجديد، وان ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من القضايا الاخرى في العالم، أسوة بما جرى في افريقيا الجنوبية، بانتصار الحرية في ناميبيا» (الحياة، لندن، ٧/١٠/١٩٩٠، ص ٤).

وطالب وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية، عبدالعزیز الدالي، «بضرورة حل القضايا